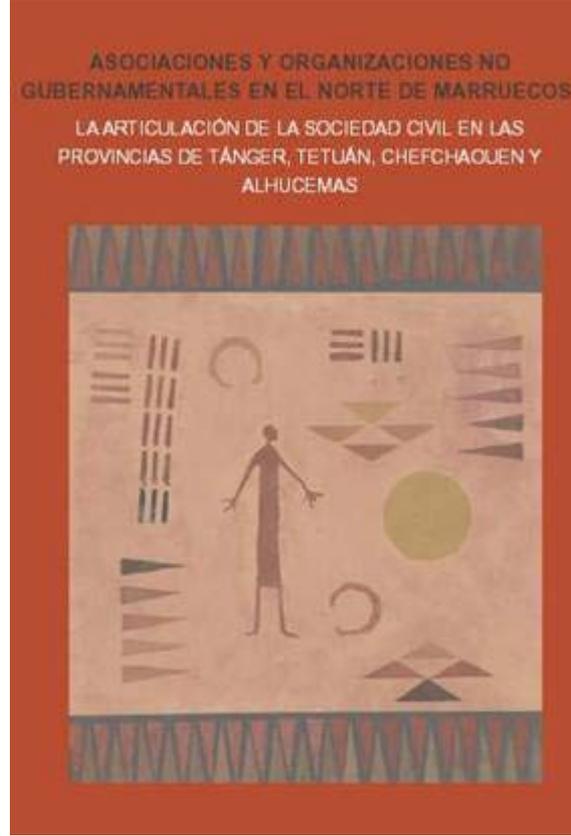


# الجمعيات والمنظمات غير حكومية بشمال المغرب

## تفعيل المجتمع المدني بأقاليم طنجة، تطوان، شفشاون والحسيمة



**إشراف:** خيسوس.أ. نونييز فييايبي ردي Jesús A.Nuñez Villaverde  
المدير المساعد بمعهد الدراسات حول النزاعات والتدخل الإنساني IECAH.

**تمويل:** الوكالة الجهوية للهجرة والتعاون للجماعة المستقلة بمديرية , كتابة الدولة المكلفة بالتعاون الدولي التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

**نشر:** مؤسسة IPADE.

**ترجمة:** نور الدين أكدي



## الملخص الإجرائي

التقرير حول الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بشمال المغرب تفعيل المجتمع المدني بأقاليم طنجة، تطوان، شفشاون والحسيمة يعتبر نتيجة مبادرة تجمع مختلف الفاعلين المهتمين ضمن إشكالية عامة. تعتمد من جهة، مبادرة الوكالة الجهوية للهجرة و التعاون للجماعة المستقلة بمدريد التي تولي اهتماما لتنمية معارفها حول بلد كالمغرب الذي يحضى بالأفضلية في مخططاتها المرتبطة بمجال التعاون والتنمية، من جهة أخرى جاءت هذه المبادرة نتيجة تحفيز واهتمام مؤسسة IPADE ، المنظمة الغير حكومية التي تطور برامج ومشاريع بشمال المغرب منذ 13 سنة وتقدم قاعدة من المعلومات تسهل عمل فاعلي التعاون الإسباني المهتمين بالمنطقة، وفي الأخير المبادرة تشرك معهد الدراسات حول النزاعات والتدخل الإنساني IECAH الذي منذ سنتين، يولي اهتماما خاصا للعالم العربي الإسلامي ضمن أبحاثه ومنشوراته.

إن الحاجة إلى تقرير كهذا يجد مبرراته من جهة، في قلة وعدم كفاية الدراسات التي تسهل فهم النسيج الجمعي المغربي، بصفة عامة، والنسيج الجمعي بشمال المغرب بصفة خاصة وتوجيه كل من مسؤولي التعاون في شكله الرسمي، وكذا المنظمات الغير حكومية المهتمة بالعمل في المنطقة وربط العلاقات الجموعية مع الشركاء المحليين المغاربة من جهة أخرى.

اعتمادا على توجيهات تستقرئ الحاضر من اجل استشراف المستقبل، وتحاول في نفس الوقت إبراز التطور التاريخي للحركة الجموعية المغربية وواقعها الراهن، هذا التقرير يتطلع إلى توفير أدوات فعالة تسعف في مجالات التحسيس، الإعلام والتعبئة بالنسبة للفاعلين في ميدان التعاون والتنمية الإسبانية ارتباطا بالواقع المغربي. وكذا يتطلع هذا التقرير إلى شد اهتمام مجموع الجمعيات المغربية النشيطة في هذه الأقاليم والجمعيات المغربية للهجرة بإسبانيا. ولا يقل أهمية جلب انتباه المنظمات الغير حكومية الإسبانية المهتمة بشمال المغرب، وكذا الدراسات والمتخصصين في الواقع المغربي والعلاقات بين اسبانيا والمغرب.

الفريق الذي تكلف بإنجاز هذا التقرير يتكون من : خيسوس أ. نونيز بيابيردي ( مدير المشروع ومنسق الفريق) - إسابيل فخاردو لوبيز - خيسوس غارسيا لوينغوس وربيعة الزباح.

## الأهداف:

- البحث الذي أنجز يهدف أساسا إلى:
  - إنجاز تشخيص مفصل لمواطن القوة والضعف وإمكانيات النسيج الجمعي المغربي في الأقاليم الشمالية الأربعة المنتقات.
  - تحديد محاور وسبل التدخل التي تساهم في تقوية الجمعيات المغربية النشيطة في المنطقة هذه الجمعيات تعتبر الفاعلة في تحقيق التنمية المندمجة بالمنطقة، حسب منظور مخططات سياسة التعاون من أجل التنمية للجماعة المستقلة لمدريد.
  - تحديد وتقييم مقترحات المشاريع المقدمة من طرف جمعيات مغربية خضعت للدراسة والتي تملك القدرة على المساهمة في التنمية بالمناطق المختارة.

## استنتاجات ومقترحات أساسية

### 1- حول قدرات النسيج الجمعي

لا شك أن هناك ملامح تبعث الأمل، يمكن تلخيصها في تصاعد أنشطة فاعلين جدد وأنه ينبغي إعطاء هؤلاء الفاعلين مساحات أكبر لمواجهة، مع أطراف أخرى، مشاكل كبيرة تتميز بها المنطقة، إلا أنه إلى جانب هذه الملامح توجد مظاهر مقلقة متعددة.

لا يزال المغرب يعاني من التهميش والإقصاء الذي يجعل شريحة واسعة من السكان تقبع في التخلف. التحسن النسبي الماكرو اقتصادي للمغرب والإصلاحات الجزئية لنموذجه السوسيوسياسي لم تنعكس بشكل نفعي معمم على أكثر من ثلاثين مليون مواطن مغربي أما فيما يخص الأقاليم الشمالية فإن الوضعية أكثر تازما نتيجة للإهمال النظامي الممارس من طرف الدولة من جهة ومن الخارج من جهة أخرى.

رغم أن المبادرات الغير حكومية حاولت تغطية الاحتياجات الاستعجالية، إلا أن هذه الاحتياجات بفعل كثرتها وتعقيدها تتجاوز بكثير إمكانيات التدخل لدى الجمعيات التي بدورها تعاني من ضعف بنيوي كبير.

يمكن تلخيص السيمات الأساسية لجمعيات المنطقة التي للأسف، لازمت هذه الجمعيات خلال السنوات العشر الأخيرة، فيما يلي:

- نقص الإمكانيات المادية والاستقلال المالي.
- الحاجة إلى التكوين في جميع المستويات.
- عدم كفاية الموارد البشرية (متطوعين، شركاء، محترفين، مسيرين).
- ضعف البنية التحتية (مقرات، أثاث، وسائل تقنية، وسائل الاتصال والمعلومات...).
- علاقة غير مرضية مع الإدارة على مختلف الأصعدة.
- قنوات الاتصال غير مناسبة، سواء الداخلية (بين الشركاء والمسيرين) أو خارجية ( مع جمعيات المنطقة أو أخرى وطنية أو دولية).
- تغيير وتعاقب مفرط للأشخاص المرتبطين بالمشاريع نظرا لغياب منظور واضح للمستقبل المهني لهؤلاء الأشخاص، وبسبب ضعف الإمكانيات المادية للجمعيات.
- قلة ممثلي شرائح المجتمع بالجمعيات، مع تعدد مشاكل مد قنوات الحوار والتعاون مع الأطراف المستفيدة القوية.
- نمو غير منظم، مع قلة التخصصات ونزوع نحو ضمان الاستمرارية الذاتية علاقة بالإطراف والقوى المانحة.
- التخطيط والبرمجة على المدى القريب وغياب رؤية شاملة توجه وترشد أساليب التدخل المستقبلي.

انطلاقا من هذا الواقع يمكن التأكيد على المقترحات التالية:

- رغم أن الاحتياجات التي يجب تغطيتها تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف مناطق العالم التي ترغب اسبانيا في التدخل فيها من اجل التعاون، إلا أن هذه الأقاليم الشمالية ينبغي أن تحضى بالأولوية في مخططات التعاون الاسباني. إن نمو التعاون الاسباني بالمغرب قد وصل إلى مرحلة، يجب على كل الأطراف المعنية أن تقف عندها لتقييم وتقويم مساره بشكل منسق ومعتلن من اجل أن تستفيد البرامج والمشاريع المستقبلية من التجارب الميدانية المكتسبة. فالاحتياجات المقلقة للمنطقة يجب أن تدفع

إلى التفكير برؤية في أنجع الوسائل لتوحيد وعقلنة مختلف أشكال السيولة المالية المخصصة للتعاون.

■ هذه المواقف التي يمكن تبنيها من طرف مختلف مكونات التعاون الاسباني من أجل التنمية يجب أن تدفع إلى تطوير أشكال التدخل بإشراك فاعلين أكاديميين، وسطاء وجمعويين يعملون على تفكيك وإزالة السلبيات الكامنة في المخيلة الجماعية لمجمعي كلا ضفتي المضيق، كما ينبغي بناء وتوحيد الرؤى التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة- أساس بناء مستقبل جهوي علا قاعدة من السلام و الاستقرار و التنمية. كل هذا سيدفع إلى التعامل بشكل إيجابي من طرف الجمعيات المحلية والمستفيدين، وكذا من طرف الجهات المانحة المفترضة والمنظمات غير الحكومية المهتمة بإنجاز مشاريع بالمنطقة.

■ إن تغيير عقلية الإدارة المغربية علاقة بمهمة المنظمات الغير حكومية الذي يتجلى في فتح مجالات جديدة من الدعم والمشاركة، يجب أن يستثمر في تفعيل لقاءات من أجل التحوار والنقاش، بحضور ممثلين عن كلا الطرفين بجانب ممثلي البلدان المانحة والمختصين في هذا المجال، وذلك من أجل تقوية العلاقات الداخلية وتحقيق التفاهم بين المجتمع المغربي والسلطة حول أهمية تجاوز الحدود التي توطر العمل الجمعوي في الوقت الحاضر (سواء التي تخص المجال القانوني، أو التي تهتم الجانب المالي).

■ هذه الأنشطة المذكورة ستؤدي إلى تحسين مستوى التحسيس والأداء المهني لدى الموظفين المشتغلين في هذه المجالات، أي مجالات التدخل الجمعوي، ولا يغيب عن أحد المنفعة التي ترجى من إدارة تعي جيدا إيجابيات الاعتماد على مجتمع مدني قوي، ليس فقط في جوانب الدعم والإرشاد، بل وكذلك في جوانب التوثيق والإثبات والنقد البناء. في هذا الإطار من المهم جدا أن تقوم الأطراف الاسبانية المانحة بدعم أنشطة موجهة، بشكل خاص إلى الموظفين المغاربة العاملين بميدان التعاون وإعطائهم الفرصة للإطلاع على التجارب والخبرات الاسبانية عبر برنامج التبادل الميدانية مع نظرائهم العاملين في نفس القطاع في اسبانيا. إن تنظيم زيارات ولقاءات تجمع بين موظفي الجانبين، وتنظيم أورش تمكن من معرفة كيف تتعامل وتتجاوز الإدارة الاسبانية مع المنظمات الغير حكومية، تشكل

وسيلة فعالة تؤدي إلى تسريع وثيرة التعاون بين الإدارة المغربية بمختلف مستوياتها، مع الجمعيات العاملة في الميدان.

■ إن ضعف النسيج الجمعوي بشمال المغرب يدفع إلى ضرورة دعم الجمعيات النشيطة ومحاولة تقويتها حتى تتمكن برامجها وأنشطتها من إحداث أثر كبير لدى المستفيدين. من بين الجمعيات التي تتميز بقدرتها التنظيمية وحضورها القوي وتأثيرها في المجتمع، تبرز بعض الجمعيات ذات طابع إسلامي، بخصوص هذه الأخيرة يجب الوقوف عندها من أجل التحليل وتحديد طبيعة العلاقة معها بشكل دقيق. بهذا الخصوص، ينبغي تحليل كل حالة/ جمعية على حدة بدل تعميم مواقف يمكن أن تدفع إلى رفض مشاريع رغم ضرورتها للاستجابة لحاجيات ستبقى عالقة في حالة عدم التدخل لمواجهتها.

■ من الضروري، في الكثير من الحالات قيادة من الخارج، برامج وأنشطة العديد من الجمعيات المحلية ذات القدرة المحدودة ولكن التوجيه العام للمشاريع يجب أن يدفع إلى نضج الشركاء المحددين في هذه الأقاليم مما يفرض التعامل الممنهج مع هؤلاء الشركاء عبر الانفتاح على مخططاتهم وتجسيد مفهوم الشراكة والتعاون في كل مراحل المشروع.

■ هذا الاهتمام بدعم وتقوية النسيج الجمعوي المغربي بالأقاليم الشمالية التي خضعت للتحليل. يجب أن يحظى بالأولوية من طرف الشركاء الإسبان، سواء من منظور الإدارة، أو من منظور كل ما يرتبط ويؤثر في المنظمات الغير حكومية التي تشتغل بالمنطقة. من هذا المنطلق المشاريع التي تنتج يجب أن تدرس وتحدد بدقة مدى تأثيرها والنتائج المنتظرة منها من حيث تقوية النسيج الجمعوي المحلي. في هذا السياق، نشير إلى أن التعاون لا يهدف فقط إلى مواجهة وحل المشاكل والاحتياجات الملحة والاستعجالية، بل يهدف بالأساس إلى المساهمة بشكل فعال في تقوية الفاعلين المحليين من أجل تحقيق نضجهم واستقلالهم الكلي في المستقبل.

■ أمام تعدد واختلاف الفاعلين والصعوبات المذكورة حول مد قنوات الحوار المنظم الذي يوحد، ليس فقط الرؤى، بل أيضا الأنشطة والتدخلات من المهم جدا العمل على إنشاء فضاءات دائمة من أجل التنسيق. هذه الفضاءات، الغير موجودة حاليا، ستمثل هياكل منشأة تضمن مشاركة كل الفاعلين الموجودين في منطقة معينة. هذه الفضاءات ستكون أكثر فعالية إذا ما أنشأت على الصعيد الوطني إذ

ستضطلع بمهام تبادل التجارب والتفكير والنقاش المفتوح بين كل الفاعلين الدوليين والوطنيين الحاضرين بشمال المغرب، وكذا تفعيل ميكانزمات التنسيق التي تتفادى التدليس والمخادعة، وترشد أشغال التنمية حسب إمكانيات كل طرف على حدة.

إن المراهنة على تقدم واستقرار المغرب، جارنا الجنوبي، أمر حاسم، ملح، ولا بد منه، فبقدر ما تزدهر مستويات عيش سكانه عبر القضاء على بؤر التهميش الموجودة حاليا ستسير المنطقة نحو الاستقرار مما يؤدي إلى ارتياح نسبي لدى الأطراف والجهات المرتبطة بالميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في هذا السياق، يتضح أن تقوية المجتمع المدني لا يساعد فقط في حل المشاكل الاستعجالية للسكان، بل يعتبر عنصرا أساسيا في تسريع، من الداخل وتيرة الإصلاحات التي يجب على المغرب أن يقوم بها من أجل تحقيق مصالحه الخاصة، وكذلك مصالح جيرانه.

هذه المهام الكبيرة تستلزم اتخاذ قرارات حازمة من أجل تحريك موارد أكبر، خاصة الموارد المالية لمجابهة المشاكل التي تعترض حاليا أغلب جمعيات المنطقة. من بين هذه المشاكل تبرز تلك التي يجب مواجهتها بشكل استعجالي، خاصة التي ترتبط بالنقص في التكوين والإحترافية على جميع الأصعدة. في نفس المستوى تأتي أهمية تعبئة وتحريك أكبر حجم من الموارد المالية لتحسين القدرة التنفيذية للجمعيات بالميادين المذكورة سلفا، هذه العملية تعتبر نتيجة للوعي السياسي للأطراف المانحة بأهمية التعاون من أجل التنمية كمعول أساسي لتجنب الصرعات والنزاعات.

الهدف، قطعاً، ليس حل مشاكل الجمعيات، بل حل مشاكل ساكنة المنطقة، من أجل ذلك، وبموازاة مع جهودات السلطات المغربية التي تعرف، اليوم كما بالأمس تحسنا ظاهرا، من الضروري تفعيل المنظمات الغير حكومية باعتبارها الآلية الضرورية لبناء مستقبل أفضل لبلد وشعب يجب أن يتضح لنا مصيره لأسباب عدة.

## 2- بيانات توضيحية حسب كل قطاع

علاقة بالمخططات الأولية للمشروع، تحليل ودراسة الجمعيات الموجودة بالمنطقة/ هدف الدراسة، تمركزت بشكل خاص حول القطاعات التي تحظى بالأفضلية لدى استراتيجيات التعاون الخاصة بالهيئات التي دفعت إلى إنجاز هذا التقرير. وهذه القطاعات هي كالتالي:

- التمدرس ومحو الأمية، خاصة في صفوف البنات الصغيرات والنساء.
- تطوير المرأة.
- الصحة الأساسية عن طريق العناية الأولية، التربية من أجل الصحة، الغذاء، الصحة الإنجابية وصحة الأم- الطفل.
- تقوية القدرة الإنتاجية للقطاعات القروية، تحسين الإمكانيات العملية للموارد البشرية وخدمات دعم الأنشطة الإنتاجية لخلق وتطوير المقاولات الصغرى.
- حماية البيئة.
- تطوير المجتمع المدني بواسطة خدمات دعم الجمعيات المحلية.

التقرير يتطرق إلى كل القطاعات المذكورة أعلاه عبر تحليل خصائصها و مميزاتا وتحليل مجموع النسيج الجمعوي الذي يشتغل عليها وكذلك الجمعيات الأكثر تمثيلا لهذه القطاعات. وكيانات توضيحية حول هذه القطاعات، يلاحظ ما يلي:

### التمدرس ومحو الأمية

1. الجمعيات التي تشتغل على هذا القطاع تقوم بمجهودات كبيرة، ذلك أنها أمام تحد كبير. لذا يجب تكثيف الجهود لإنجاز أنشطة أكثر تدعم التمدرس بالقرى والدواوير، هذه الأنشطة يجب أن توجه، بشكل خاص نحو البنات الصغيرات ونحو التوعية بخطورة الانقطاع عن الدراسة.

2. كذلك من المفيد جدا الإلتفات إلى مسألة مهمة تتعرض حاليا لعدم العناية، ألا وهي مسألة تكوين بشكل لائق، الأساتذة والأشخاص الذين يؤطرون دروس محو الأمية، دون إغفال أهمية تنظيم

برامج محو الأمية بشكل مكثف بين العاملين بالقطاعات الحساسة، مثل قطاع الصيد البحري، وقطاع الصناعة وقطاع البناء، هذه القطاعات تحتاج إلى دروس محو الأمية نظرا لأهميتها السوسيو اقتصادية ونظرا لارتفاع نسبة الأميين العاملين فيها.

3. كذلك يجب الإشارة إلى أنه على الفاعلين في قطاع التمدرس ومحو الأمية تكييف أنشطتهم مع المكونات الثقافية للمنطقة التي تنجز الأنشطة بها، مما يفرض، على سبيل المثال في بعض الحالات، ملاءمة برامج محو الأمية للهجة المستفيدين.

### تطوير المرأة

رغم أن التحديات التي تواجه الجمعيات في هذا القطاع متعددة ومختلفة، إلا أنه هناك بعض محاور التدخل من طرف بعض الجمعيات تستحق الدعم والتقوية، في هذا السياق نشير إلى ما يلي :

1. كل تلك المشاريع التي ترمي إلى إيجاد عمل ودر مداخل على المرأة مثل الأنشطة الإنتاجية، منح القروض الصغرى أو خلق مقاولات صغرى، يجب أن تحضى بالعناية والأولوية كما يجب أن تخضع لدراسة مسبقة عن ملاءمة المشاريع لسوق العمل وتوافقها مع خصائص المنطقة التي تنجز فيها والمستفيدين منها.

2. من المواضيع التي من الضروري التطرق إليها، والتي لا تحضى باهتمام كبير داخل برامج الجمعيات، موضوع تكوين المرأة الشابة في مجال التدبير و التسيير الجمعي، خاصة وأن هناك أجيالا جديدة تتعاقب على تسيير وإدارة الجمعيات.

3. من جهة أخرى، وانطلاقا من مدونة الأسرة الحالية، تعتبر قضية تحسين الشروط الذاتية والاجتماعية للمرأة وتطبيقها على أرض الواقع من التحديات الكبيرة التي تواجه الجمعيات النسائية، سواء التقدمية منها أو الجمعيات ذات الطابع الإسلامي، فكل هذه الجمعيات، بغض النظر عن تطورهما الخاص للمواضيع المطروحة، تجد نفسها أمام مهام كبيرة تتميز بإنجاز أنشطة تتميز بالصلابة والوضوح، بعيدا عن المواجهات والإحتقانات الجارية، وتروم مد جسور

نقاش مفتوح بناء ويحترم الآخر، ويسمح للنساء بممارسة حقوقهن المنصوص عليا في القانون دون ضغوط وبحرية تامة.

## الصحة الأساسية بواسطة العناية الأولية، التربية من أجل الصحة، الغذاء،

### الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل

1. هذا القطاع يتميز بكثرة احتياجاته، إذا يعاني من نقص كبير من حيث الأشخاص العاملون فيه وقلّة الجمعيات المهتمة به فالتحدي الأول الذي يفرض نفسه بهذا الخصوص يتمثل في رفع عدد الفاعلين المهتمين بهذا المجال وتحسين مردوديتهم على أرض الميدان بشكل تدريجي.

2. الرعاية الصحية في المناطق القروية للأقاليم الأربعة التي خضعت للدراسة متدنية، فالجمعيات لا تعتنى كثيرا بهذا المجال، رغم انه يتطلب اهتماما أكبر. ولقد عرفت بعض المناطق تجارب ناجحة تميزت بإحداث مصحات متحركة وأنشطة أنجزت من طرف ممرضات مختصات في مجال التخطيط العائلي. هذه الأنشطة شهدت دعما من طرف السلطات المحلية والسياسية وكذلك الدينية، وينبغي تطويرها في المستقبل نظرا لأهميتها.

3. إن نقص المراكز الطبية بالمناطق القروية يجعل من الضروري التأكيد على إنجاز أنشطة تهدف إلى:

- التوعية بأهمية الصحة الإيجابية والتخطيط العائلي.
- التحسيس بالأمراض التي تنتقل عن طريق العلاقة الجنسية، وهذا الجانب تغفله الجهات الإدارية.
- أنشطة تهتم بالمعوقين.
- تكوين القابلات وإحداث وترميم قاعات للإنجاب بالعالم القروي.
- تكوين القابلات الشابات. أما القابلات اللواتي يعشن بالمدن وتلقين تكويننا يتعلق بالمشاريع القروية، ينبغي أن يكن على استعداد للتنقل إلى القرى والدواوير، خاصة تلك التي تقع في مناطق نائية.

○ تحسين ودعم العناية الأولية بالصحة.

4. في الأخير، ينبغي الإشارة إلى أهمية امتلاك جمعيات الأحياء لأكثر وأحسن الوسائل والمعدات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية في أحسن الظروف. وكذلك المشاريع التي تستلزم استعمال المعدات والمختبرات، يجب أن تتضمن أياما ولقاءات تكوينية حتى يتمكن إطارات الجمعيات والمستفيدون من الاستعمال الصحيح لهذه المعدات والمختبرات.

5. بشكل عام، أداء وإنجاز المشاريع على أحسن وجه ممكن، واستغلال القدرات التنظيمية، والتواصل مع القواعد الشعبية للجمعيات ذات الطابع الإسلامي، يشكل تحديا كبيرا، ليس فقط بالنسبة للإدارة ( التي عادة ترفض الاعتراف بمقاييسها الانتقائية المعتمدة على الإقصاء) بل وكذلك بالنسبة لمجموع النسيج الجمعي الذي يجب أن يوحد الجهود من أجل التواصل بشكل أفضل مع تلك الجمعيات وإشراكها في مشاريع عامة، ابتداء بالمجالات التي تتحاشى النزعات ( لا تتعارض مباشرة مع القضايا الدينية).

## **تقوية القدرات الإنتاجية للقطاعات القروية، تحسين الإمكانيات العملية، خدمات**

### **دعم الأنشطة الإنتاجية وخلق وتطوير المقاولات الصغرى**

1. الجمعيات التي تشتغل في هذا القطاع تواجه صعوبات عديدة وتحديات كبيرة، الأمر الذي يقتضي دعم قدراتها وتقوية فاعليتها وتخصصاتها وتوجيه مشاريعها نحو المناطق المهمشة، هذه المناطق يصعب الوصول إليها، مما يجعل احتياجاتها الأساسية كثيرة.

2. بخصوص المناطق التي تعرف نموا في معدلات الهجرة، يجب التأكيد على الأنشطة التكوينية الموجهة إلى شبان هذه المناطق، أخذا بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجهها هذه الأنشطة، إذ يصعب تحديد المستفيدين الشباب المرشحين للهجرة. في هذا السياق، من المفيد جدا تقييم مشاريع بعض المنظمات الغير حكومية الإسبانية والتي انطلقت عملية إنجازها.

3. فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية التي تستفيد منها النساء، يجب التركيز على مشاريع تتوافق مع الخصائص الاقتصادية والثقافية لكل منطقة على وجه المثال نذكر نموذج الحسيمة الذي يوضح بشكل جلي هذه الصورة، فالمرأة بهذه المنطقة تعيش حبيسة جو عائلي محافظ ولا تهتم بأي نشاط تجاري إلا في الأسواق الخاصة بالنساء التي بدأت تنقرض. هذا الواقع ينبغي التعامل معه عبر إيجاد حلول بديلة تدرس وتحلل كل حالة على حدة وتمكن من إيصال الأنشطة والمشاريع إلى المرأة ( كأن تعمل النساء داخل بيوتهن). إضافة إلى ما ذكر، نشير إلى أن الصناعة التقليدية بالحسيمة ليست متنوعة كمثيلتها بالأقاليم الشمالية الأخرى، كما أنها تعاني الركود، الأمر الذي يصعب مسألة التخطيط لأنشطة تجارية يمكن للنساء أن يزاولنها.
4. بعض مشاريع خلق التعاونيات بمشاركة اسبانية تمثل نماذج جيدة يمكن الإحتداء بها عند التخطيط لمشاريع مستقبلية.

### حماية البيئة

1. إن المشاريع البيئية المترابطة عبر شبكة متجانسة، كالتى توجد بطنجة و الحسيمة، نظرا لخصائصها المتميزة، تمثل نموذجا مرجعيا للمشاريع المستقبلية، فبتحليل وتتبع هذه المشاريع بشكل مناسب تستخلص تجارب مثمرة.
2. نظرا لحدثة هذا القطاع، الشيء الذي يتقاطع مع أهميته وماهية التحديات التي يجب مواجهتها، من اللازم التقدم بخطوات ثابتة والعمل بشكل تدريجي بداية بالمبادئ الأولية الأساسية. وهكذا يبدو ضروريا أن تقوم الجمعيات، سواء جمعيات المجتمع المدني أو الجمعيات الرسمية، بتنظيم أنشطة للتوعية بأهمية البيئة، وبموازاة مع هذه الأنشطة تزداد هذه الجمعيات قوة وتصبح متخصصة.
3. على مستوى إنجاز المشاريع يجب إعطاء الأولوية للمجالات الضرورية الحساسة (النفائات، قمامة سائلة)، وكذلك يجب التأكيد على القطاعات التي لها علاقة " إنتاجية " مع البيئة مثل، الصيد البحري، الغابة، الفلاحة وتربية المواشي.

## تطوير المجتمع المدني بواسطة خدمات دعم الجمعيات المحلية

1. بتحليل هذا القطاع، يستنتج بشكل واضح ضرورة المساهمة، من طرف المنظمات الغير حكومية والمؤسسات الوطنية والدولية، في تقوية الحركة الجمعوية باعتبارها المحرك الأول والقوي للمسار الديمقراطي
2. الجمعيات العاملة في هذا القطاع يجب أن تستوعب بشكل جيد التجربة المكتسبة إلى حد الآن. بهذا الخصوص، مشاريع مثل مشاريع F.O.NORD التي تحتاج إلى تقوية ملحقاتها المحلية حتى تتمكن هذه الأخيرة، بدورها، من دعم الجمعيات المحلية الصغيرة فهذه المشاريع تمثل نماذج لانطلاقة جيدة.
3. من التجارب المرجعية المهمة، تلك التي تنبع من علاقات الترابط القائمة بين مكونات الشبكات الجمعوية والتي ترمي إلى توطيد ودعم البنيات الأساسية للجمعيات (وهو الشيء الذي ينقص أغلب الجمعيات) وتزويدها بالموارد وخلق صلات وصل فعالة بين الجمعيات التي تهدف إلى توطيد وتقوية ذواتها.
4. إن تكوين الأشخاص وأعضاء الجمعيات (سواء مسؤولي التدبير أو أعضاء الأجهزة الإدارية، خاصة الرئيس) أمر حاسم، فالتجارب أثبتت أن الدورات التكوينية القصيرة (وهو حال أغلبها) تعطي نتائج قليلة الفائدة. لهذا من الضروري تفعيل مشاريع تبرمج دورات تكوينية على المدى البعيد) وهو الحال الذي يجب أن تكون عليه أغلب الدورات التكوينية. إضافة إلى هذا، هناك أمر آخر على نفس الدرجة من الأهمية، وهو إشكالية التغيير الحتمي للأجيال المتعاقبة على تسيير شؤون الجمعيات، مما يفرض بشكل استعجالي تكوين الشباب، رجالا ونساء، وإعطائهم الفرصة لتحمل أعباء مسؤوليات أكثر أهمية.
5. إن العجز الملحوظ في الخدمات التي تقدمها الإدارة في مجال التكوين تبعت على التفكير، رغم الصعوبات الكثيرة، في إنشاء مدرسة للتكوين المتخصص، كمورد للإطارات الجمعوية ومسؤولي التدبير.

6. من الضروري إعادة التأكيد على أن تقوية القدرات الإجرائية الفعالة للجمعيات تحضى بالأولوية، وكذلك تعد مسألة القدرة على الوصول إلى المعلومات أمرا جوهريا ولا يقل أهمية. لذا، فالجمعيات التي تهدف إلى مركزة المعلومة ( خاصة ما يتعلق بالحصول على التمويل، المشاريع الجموعية، الدروس التكوينية...) وجعلها في متناول جميع الجمعيات، يمكن أن تقدم منفعة جلييلة في هذا المجال. كما سبقت الإشارة، معظم الجمعيات لا تملك توصيلة بشبكة الإنترنت وتفتقد إلى موقع خاص بها على صفحات الويب ( كذلك على الصعيد الوطني) لكن من العملي جدا التفكير في امتلاك هذا الفضاء ( الإنترنت) بشكل مشترك، كخطوة أولى، وبأسعار رخيصة.

### **3- حول الخطوط العريضة الممكنة للأنشطة المستقبلية**

كنماذج يمكن أن توجه بعض الأنشطة والمشاريع المستقبلية، نذكر ما يلي:

- جمعيات الأحياء التي أخذت تنشأ بشكل متزايد، تمثل مشاريع تستجيب بشكل أنسب وأقرب، إن كانت متينة الهياكل، للاحتياجات الأساسية للسكان، وعن طريق الأنشطة والبرامج التي تنجزها هذه الجمعيات تتمكن بسرعة وفاعلية من تشخيص وتحديد مختلف عينات للسكان. ففي الأحياء الشعبية وخاصة الهامشية التي تعج بالمهاجرين القرويين الذين يقصدونها دون توقف، تتمركز نسب كبيرة من الفقر والمشاكل المختلفة: ( النظافة، الصحة، الاندماج...).
- ما سبق ذكره، يدفع مباشرة إلى إعادة التأكيد على ضرورة دعم وتقوية الأنشطة والتدخلات بالمناطق القروية التي تساهم في استقرار السكان بمحيطهم القروي وتبعت الأمل في حياة مستقرة بالقرية في ظل شروط معيشية مقبولة. إن المستويات المتدنية للتنمية التي يعرفها العالم القروي وغياب أبسط الحاجيات الأساسية يؤثر وينعكس مباشرة، في كثير من الحالات، على المجالات الحضرية.

- تلك المشاريع التي ترمي إلى التصدي لظاهرة الهجرة، كما يستشف من هذا التقرير، تمثل نموذجا ودليلا يحدد توجيهات المشاريع المستقبلية التي تشتغل على هذه الظاهرة. في هذا الإطار، يجب أن يخضع كل مشروع لتحليل مسبق يبنني على دراسات المتخصصين، ويتناول مختلف التحولات التي عرفتها ظاهرة الهجرة بالمغرب عبر الزمن (دوافع المهاجرين، المناطق الجغرافية، علاقة الهجرة بالتنمية....)
- احتذاء بنماذج دول مثل فرنسا، هولندا وبلجيكا، وبموازاة مع تحسن مستويات عيش المهاجرين المغاربة باسبانيا، وشريطة أن تقوم المؤسسات العمومية الوطنية بتحسين الشروط الأساسية لتمكين المهاجرين المغاربة من المراهنة على مشاريع التعاون ببلدهم الأصلي، ينبغي أن تحضى مشاريع التعاون من اجل التنمية بادوار طلائعية.
- من القضايا المهمة التي ينبغي التفكير فيها جيدا، تحسين وتطوير عملية التنسيق بين جمعيات المهاجرين والمنظمات الغير حكومية الاسبانية وشركائها المغاربة، وإشراك جمعيات المهاجرين في مشاريع محددة.
- من جهة أخرى، نشير إلى أن من أكبر التحديات التي تواجه مستقبل العمل الجمعي، تتعلق بتحسين إطار العلاقات بين الجمعيات الإسلامية وغيرها، خاصة تلك الجمعيات ذات الطابع التقدمي، فمن اللازم أن تتظافر الجهود من أجل تواصل أفضل وتحقيق التعايش بين كل أطراف هذه الجمعيات. في هذا السياق، وكما يلاحظ المتخصصون، إن الفاعلين الأجانب في شمال المغرب خاصة فاعلي التعاون الاسباني بفعل حضورهم المميز، يمكن أن يضطلعو بدور بارز في هذا الشأن (عبر تبني اختيارات نشيطة، بشكل مستتر، وحسب الحالات). إن هذه المسألة تبرز بشكل أكثر وضوحا في العلاقة بين الجمعيات النسائية المناصرة للمرأة والجمعيات الإسلامية.
- إضافة إلى هذا، وبفعل خصائص الجمعيات الإسلامية وحضورها المهم في كل قطاعات التعاون، التحدي لا يكمن فقط في التطبيق على أرض الواقع لحقوق المرأة كما اعترف بها في مدونة الأسرة الجديدة، بل إن المشروع المجتمعي برمته يجد نفسه أمام المحك في كل الأحوال يجب تطبيق الإرشادات والتوجيهات، كما ذكر، عن طريق دراسة كل حالة على حدة، وبمراعاة ملامح

وتوجيهات الفاعلين لكن يجب دائما الانطلاق من فهم وإدراك حقيقي لواقع البلد. ( هناك مجالات ومضامين لا يمكن التفاهم حولها بينما هناك مجالات أخرى يسهل التعاون بشأنها).

■ كذلك يعتبر التحديد الدقيق لاحتياجات المستفيدين وقبولهم للمشاريع أمرا حاسما وعلى قدر كبير من الأهمية. فهناك جمعيات كثيرة تنزع نحو امتلاك المشاريع، ولا تعتبر هذه المشاريع ملكا للمستفيدين. لهذا محاور الأنشطة والمشاريع التي تنجز دراسات مسبقة عن تأثيرها في المستفيدين وتشركهم في تقصى وتحديد احتياجاتهم الحقيقية، تمثل نماذج مرجعية للمستقبل.